الميثاق الوطني اللبناني

الدكتور جورج ديب

في المفهوم العام ان الميثاق الوطني هو تعاقد تعاقده شخصان هما الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، كل منهما باسم الطائفة التي ينتمي اليها ، لتنظيم الحياة الوطنية في لبنان على أساس العدل بين الطوائف والعدل في توزيع المناصب ، والعدل في توجيه دفتي السياسة الداخلية والخارجية .

بهذا المعنى يفهمه عادة السياسي التقليدي فيرتاح اليه نفسيا ومصلحيا . وبهذا المعنى يفهمه التقدمي كذلك فيحكم عليه بالبطلان بصفته مكرسا للوضع الطائفي المقيت .

وفوق هذا وذاك هناك من يفسر الميثاق على أنه صك انعزالي ارتبط به اللبنانيون قوامه المناداة بلبنان وطنا انعزاليا منغلقا عن محيطه العربي في الحاضر والمستقبل حريصا على طابع له خاص يباعد ما بينه وبين جواره ويقرب ما بينه وبين الدول الغربية .

وبهذا المعنى فهمه ويحاول ان يشرحه للناس كثيرون من اللبنانيين الذين يقولون بالسياسة الانعزالية .

فهل هذا حقا هو الميثاق ؟ وهل الميثاق تعاقد طائفي ؟ وهل هو صك انعزالي ؟

ان أول ما يبرز لباحث عن حقيقة الميثاق الوطني هو نص تلك الوثيقة التاريخية التي اصطلح الناس على تسميتها بالميثاق الوطني ، ونعني بها البيان الوزاري الذي القاه رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح عام ١٩٤٣ في مجلس النواب متقدما به لنيل الثقة بحكومته الاستقلالية الاولى .

ان البيان الوزاري هذا ، خال مئة بالمئة من أية اشارة الى الطائفية . بل بالعكس تماما ، فهو ينص صراحة على العمل لازالة الطائفية . ولو رجعنا الى التفسير الذي أعطاه اللبنانيون يومذاك لهذا الميثاق كما انعكس في مناقشات مجلس النواب وفي الصحف ، لأدركنا ان اللبنانيين في ذلك الزمن فهموا جوهر البيان الحكومي المذكور على انه موقف في السياسة العربية والخارجية قوامه اتفاق اللبنانيين فيما بينهم على ان يكون لبنان بلدا مستقلا كل الاستقلال متعاونا مع البلاد العربية الاخرى الى أقصى حدود التعاون وفيا للاهداف العربية المشتركة .

اذن ، ان المفهوم الصحيح للميثاق هو انه موقف في السياسة العربية والخارجية ، وهذا المفهوم بعيد كل البعد عن المفهوم الانعزالي الذي يحاول البعض ان يعطيه اياه . والادلة على هذا القول كثيرة اكتفي بتدوين ثلاثة منها :